

# حوكمة الطاقة في الصين آلية صنع القرار الحكومي

دونمي تشن وباول موليت وبرايين إفرد

---

June 2019/KS--2019-DP56-ARA

تصف هذه الورقة هيكل الحوكمة الحالي لقطاع الطاقة في الصين، مع إلقاء نظرة تاريخية على تلك العملية. إن التفاعل بين الحكومة المركزية والحزب الشيوعي والحكومات الإقليمية والجهات الاقتصادية في إطار عملية التخطيط للسنوات الخمس القادمة عملية معقدة وتتطور باستمرار. كما أن هيكله وعمليات حوكمة الطاقة معقدة كذلك. وستتغير الرقابة وعملية إدارة قطاع الطاقة في الصين مع تحول البلاد من اقتصاد ناشئ إلى اقتصاد أكثر نضجًا.

تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن عملية صنع القرارات المهمة في قطاع الطاقة وتنفيذها ومراقبتها. والهدف من ذلك هو تقديم رؤى لمن هم خارج الصين ويرغبون في فهم حوكمة الطاقة في الصين بشكل أفضل. إن الهياكل والعمليات الموضحة في هذه الورقة ستستمر حتمًا في التطور والتغير مع اكتساب الصين مزيدًا من الخبرة للتعرف على طرق الحوكمة الفعالة وغير الفعالة. وتقدم الورقة لمحة شاملة عن حوكمة الطاقة في الصين في وقت نشر هذه الورقة، ولكن من المتوقع أن تستمر عملية الحوكمة في التطور والتغير.

تقدم هذه الورقة لمحة عن حوكمة الطاقة في الصين التي تقوم بتوحيد سياساتها وعمليات صنع القرار. وهي مفيدة لكل مهتم بقطاع الطاقة الصيني وبنيتة الحوكمية، سواء من صناعات السياسات أو الباحثين أو الأكاديميين أو الدبلوماسيين أو الشركات الراغبة في الاستثمار في البلاد.

على مدى العقود الماضية، وضعت الصين نظام حوكمة معقد لضمان توفر الطاقة بشكل لا يقيد أهداف النمو الطموحة للحكومة. وبينما تدخل الصين "الوضع الطبيعي الجديد" فيما يتعلق بتوسيعها الاقتصادي، فقد طبقت تغييرات على حوكمة قطاع الطاقة لديها. إن تعديل دستورها وإنشاء وزارات جديدة التي تمت الموافقة عليه في المؤتمر الوطني الشعبي الثالث عشر الذي عقد في مارس 2018 سيكون له تأثير طويل المدى على النظام السياسي في الصين، بما في ذلك حوكمة الطاقة.

لقد كانت عملية صنع سياسات الطاقة الاستراتيجية مركزة بشكل كبير في يد القيادة العليا للبلاد، لكن صياغة تلك السياسات تتضمن مجموعة واسعة من المؤثرين داخل النظام الهرمي الذي يعد من سمات عملية صنع القرار في الصين. إن مجموعة واسعة من الوزارات والإدارات ذات الاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة -والمتنافسة أحياناً- تلعب جميعها دوراً في المراحل الرئيسية في سلسلة سياسات الطاقة، مما يؤدي إلى جعل حوكمة الطاقة مجزأة بين تلك الجهات. ولقد عملت الديناميكيات السياسية بين الحكومة المركزية والمحافظات على تشكيل عملية صنع سياسات الطاقة ونتائجها. وبلا شك، أدى تعدد الإدارات الحكومية المركزية والإقليمية إلى تضارب في الآراء والمصالح وتداخل المسؤوليات. وبالإضافة إلى ذلك، فالتركيز الجديد على القضايا البيئية -لا سيما تلك المتعلقة بجودة الهواء الحضري وتغير المناخ- أضفى مزيداً من التعقيد لنقاشات حوكمة الطاقة.

تدرك القيادة تماماً الحاجة إلى تحسين التنسيق والمساءلة من أجل معالجة القضايا المرتبطة بصياغة السياسات الفعالة. ويمكن ملاحظة ذلك في التغييرات الأخيرة -بما في ذلك إنشاء وزارة البيئة التي حلت محل وزارة حماية البيئة. وقد أعطيت وزارة البيئة صلاحيات معززة على القضايا المتعلقة بتغير المناخ وقطاع الطاقة. ويلعب المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني الآن دوراً رئيساً في سن القوانين التي تروج لمرحلة تحول الطاقة في الصين.

وبينما تسن الصين إصلاحات طموحة للسوق بشكل متزايد، أصبحت آليات تسعير الطاقة -المواد الخام، وخدمات الطاقة وأسعار اللوجستيات - حاسمة في تطوير سوق الطاقة. كما تستكشف هذه الورقة آليات تنظيم أسواق الطاقة حيث تكثر الابتكارات الطبيعية وتمتلك الشركات المملوكة للدولة معظم البنية التحتية الحيوية للطاقة في الصين.

في السنوات الأخيرة، خففت الصين تدريجياً نظام الموافقة على الاستثمار في مجال الطاقة كجزء من عملية أوسع لانتاج اقتصادها. كما أن نقل صلاحيات الموافقة على مشاريع الطاقة من الحكومة المركزية إلى المحافظات أدى لتسهيل الاستثمار في حافطة طاقة متنوعة. ومع ذلك، فقد أدت القدرة المفرطة لمحطات توليد الطاقة العاملة بالفحم إلى تباطؤ تحرير القوانين المتعلقة بالوصول إلى الأسواق. كما أن مشاركة العديد من الوكالات الحكومية وإدارات الطاقة في هيكل حوكمة الطاقة في الصين يقلل من حيوية القطاع الذي يعد استثماره أمراً ضرورياً لضمان أمن الطاقة في البلد.

## رابط البحث

[حوكمة الطاقة في الصين آلية صنع القرار الحكومي](#)